

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الأولى
الجلسة ٨
المعقودة يوم الخميس ،
١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر حرفي للجلسة الثامنة

الرئيس : السيد رانا (نيبال)

المحتويات

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح (تابع)

Distr. GENERAL
A/C.1/45/PV.8
13 November 1990
ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى :
Chief of the Official :
Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥البنود من ٤٥ إلى ٦٦ و ١٥٥ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الاعمال المتعلقة بنزع السلاحالسيد راسابوترام (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود

أوجه إليكم ، سيدي الرئيس ، تهاني وفدي بمناسبة انتخابكم لهذا المنصب في وقت تشت الحاجة فيه الى الاضطلاع بواجبات مجهدة للغاية . فأنتم تمثلون بلدا تربطه بسري لانكا علاقات ودية دائمة . ونود أن نتعهد بدعمنا وتعاوننا الكاملين لكم ولأعضاء المكتب الآخرين في جميع مساعيكم .

إن عمق التحليلات والتعليقات التي أدلى بها في الجلسات العامة في هذه الدورة من الجمعية العامة ، يدل على أن التغييرات التي حدثت في العالم في الماض القريب تغييرات بعيدة المدى . فقد شهدنا تحرر العلاقات الدولية من أصفاد سياس الحرب الباردة . وشهدنا أيضا خطوات ملموسة تتخذ لوقف عملية الإفراط في التسليح النووي والتقليدي معا ، في أكثر القارات تدججا بالأسلحة ، وهي القارة التي اندلعت منها حربان عالميتان مدمرتان . كما شهدنا أيضا بزوغ أبعاد غير عسكرية للأمن كالغف والحرمان والتدهور البيئي والتقلبات الاقتصادية الاجتماعية التي تعم أشد أجزر العالم فقرا . وقد تسنى للأمم المتحدة أن تلعب دورا متزايدا وإيجابيا في الاضط بمسؤولياتها ، مسؤوليات منع السلم وصون السلم . وفي الوقت نفسه ، ورغم ذلك ، حدث تطورات سلبية أثرت على مختلف أنحاء العالم حيث ما زالت التوترات واستخدام القو وثقوي سيادة القانون في تصريف العلاقات الدولية تمثل مصادر قلق .

وفي هذا الوضع الحافل بالتغييرات ، إيجابية كانت أم سلبية ، وفرت الأمم المتحدة وآلياتها المتعددة الاطراف درجة من الاستقرار والاستمرارية للنظام الدولي . وكما قال الأمين العام في تقريره ،

"وعلى هذا فإن الأمم المتحدة تدخل عصر ما بعد الحرب الباردة كمركز للاستقرار في وسط الأوضاع المتغيرة باستمرار" . (A/45/1 ، ص ٣)

ومن الواضح أن التطورات الإيجابية والسلبية التي حدثت في الماضي القريب قد أبرزت الواقع الغني عن البيان وهو أن الدول ينبغي أن تعود إلى اتباع السلوك الذي انتهجه مؤسسو الأمم المتحدة . نحن في حاجة إلى التزام أكبر وأعمق لدعم الأمن المشترك بأدنى قدر من الأسلحة ، وذلك بمنأى عن التماس المصالح الوطنية الضيقة عن طريق تكديس العتاد العسكري واستخدامه . ومثل هذا العزم من شأنه أن يعزز دور سيادة القانون في العلاقات الدولية ، التي نحن في أمس الحاجة إليها لإدامة وتطوير نظام الدولة القومية السائد عندنا .

إن مداولاتنا في اللجنة الأولى هذا العام ينبغي أن تراعي ، أكثر من أي وقت مضى ، ما جاء من حكم على لسان الأمين العام . فهي تتعلق بالدور المركزي الذي يحتله اختصاص الأمم المتحدة في الجهود الدولية المبذولة على نطاق واسع لضمان أمن جميع دولها الاعضاء في ظل مستويات من التسلح متدنية تدريجيا . وإذا كنا ننقل إلى عهد من الأمن المشترك عن طريق التعاون ، وإذا تدخل مبادئ الحرب الباردة ، كما نأمل ، في التاريخ ، يجب علينا أن نستخدم قدرة الأمم المتحدة المتعددة الاطراف خير استخدام لنضفي طابع العالمية على التطورات الإيجابية ، ولنستجيب بفعالية للتطورات السلبية .

واللجوء الانتقائي إلى الأمم المتحدة لمجرد الاستجابة للأحداث ، ولا سيما في عصر الازمات ، موقف يهمل قدرتها الوقائية ، وبالتالي لا يتناسب مع تعقيدات النظام العالمي الذي نشده جميعا . إن جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الاطراف الذي لم يستنفد معظمه بعد ، والذي نناقشه سنويا ، يشكل رميدا زائرا لأي عمل وقائي محتمل .

ومن المؤسف أن يظل جدول الأعمال هذا غير مستنفذ . لذلك ينبغي أن تسد مداولاتنا هذا العام هذه الثغرة .

إن إعادة تنشيط دور الأمم المتحدة في التدابير الوقائية المتعلقة بميدان نزع السلاح المتعدد الأطراف من شأنها أن تزيد قدرة المنظمة على الاستجابة لجميع أنواع الحالات ، وأن تعزز فعاليتها وهيبتها . ونحن نتوقع بالتالي أن تقدم اللجنة الأولى في هذه الدورة مقترحات تطلعية وموجهة نحو العمل تتناسب مع إمكانيات نزع السلاح التي تنطوي عليها التطورات الإيجابية الجديدة .

إن الإعلانات الأخيرة التي صدرت عن الدولتين العظميين فيما يتعلق باتفاق حول القوات التقليدية في أوروبا ، وإمكانية الاتفاق حول الأسلحة الاستراتيجية النووية ، أمور نرحب بها . ونرجو أن توفر هذه التطورات حافزا إضافيا للعملية التي بدأت بإبرام اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بصدد إزالة قذائفهما المتوسطة المدى والاقصر مدى - أي معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى . كما أننا نرجو أن يستغل المناخ الإيجابي الذي تهيأ لاستكشاف ما يمكن اتخاذه من تدابير مكملة متعددة الأطراف لمعالجة المسائل النووية في إطار الأمم المتحدة .

ونظرا لزيادة الدور الفعال الذي تضطلع به الأمم المتحدة في حفظ أمن جميع البلدان والنهوض به ، فإن عدم استخدام قدرات المنظمة في مجال المسائل النووية سوف يحول بينها وبين تحقيق أهدافها . وقد أوضح الدراسة التي استكملتتها الأمم المتحدة مؤخرا بشأن الأسلحة النووية ، بأجلى صورة ، تجدد مشاعر القلق بشأن الآثار القانونية والسياسية والبيئية المترتبة على الاستمرار في إنتاج الأسلحة النووية وتحسينها تحسينا نوعيا ، فضلا عما يتصل بها من مسائل عدم الانتشار . والواضح أن العمل المتعدد الأطراف في إطار الأمم المتحدة عمل مطلوب إذا أريد للمجتمع الدولي أن يهدئ هذه المشاعر في تداعياتها العالمية والإقليمية . إن ضرورة اتخاذ مثل هذه التدابير المتعددة الأطراف هو موضوع دائم التردد في الجمعية

العامّة ، ومؤخرا في المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار الذي اختتم في جنيف منذ أسابيع قليلة .

وهناك عدد من المجالات التي يمكن فيها اتخاذ تدابير متعددة الاطراف . ومن المسائل الناضجة لمثل هذا العمل وقف انتاج مواد انشطارية للأسلحة النووية . ويبدو أن الظروف باتت مؤاتية الآن لبدء مفاوضات بشأن مك متعدد الاطراف لهذا الغرض ، يقطع شوطا طويلا نحو معالجة نزع السلاح النووي وشواغل عدم الانتشار . ونأمل في أن تمهد القرارات ذات الصلة التي تصدر عن اللجنة الاولى لتدابير مناسبة تشارك فيها الدول التي تحوز حاليا أسلحة نووية ، فضلا عن دول أخرى لها قدرات كبيرة في التكنولوجيا النووية . ومثل هذه الاجراءات المتعددة الاطراف سوف تشكل أيضا في حالة اتخاذها قدرا كبيرا من تدابير بناء الثقة ذات طابع غير تمييزي . وستكون أيضا استجابة إيجابية للقلق المتزايد من الاثار البيئية الضارة الناجمة عن استمرار انتاج ومعالجة مواد خام مستخدمة في الأسلحة النووية .

لقد اختتم المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار أعماله في جنيف قبل أسابيع قليلة . ونظرا لاتصال أحكام المعاهدة اتصالا وثيقا بمختلف مسائل الأمن ونزع السلاح التي تتناولها اللجنة الاولى ، فلا بد من أن ندلي ببعض الملاحظات في هذا الصدد . إن المؤتمر الاستعراضي لم يستطع اعتماد إعلان ختامي . ورغم ذلك تعتقد سري لانكا أن المؤتمر الاستعراضي الرابع كان مؤتمرا جديدا . فقد سمح بإجراء تقييم بناء لعملية تنفيذ المعاهدة ، واستطاع أن يتوصل الى اتفاق بشأن أوجه عديدة هامة من تنفيذ المعاهدة والتدابير المستقبلية ، وأمكن تحقيق توافق في الآراء بصدد مسائل أساسية تتعلق بالضمانات واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وكذلك الى حد ما الضمانات الامنية السلبية . وحتى بالنسبة لمعظم المسائل الحساسة المتعلقة بالمادة السادسة ، كان هناك قدر كبير من الاتفاق ، رغم أن الاتفاق كان بعيد المنال بشأن مسألة حظر التجارب الشامل .

إننا لا نعتبر أن عدم صدور وثيقة ختامية متفق عليها يؤشر في صلاحية عمل المعاهدة بأية طريقة . والذي يتضح بجلاء مما حدث أو لم يحدث في المؤتمر الاستعراضي الرابع هو أن الدول الأطراف قد حددت المسائل الأساسية لاتخاذ تدابير إضافية فيها ، كمسألة الحظر الشامل للتجارب النووية .

إن التوصل الى معاهدة متعددة الأطراف للحظر الشامل للتجارب يتصل كلياً بتحقيق أغراض معاهدة عدم الانتشار وتطبيق أحكامها . وعجز بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية عن الموافقة على حل توفيقى بشأن هذه المسألة رغم أنه بذلت جهود شاقة في صياغته ، يدل على أنه ينبغي بذل مزيد من الجهود لتحقيق هذا الهدف ذي الأولوية المتوخى منذ وقت طويل . وينبغي بذل هذه الجهود المتجددة على جميع المستويات وفي جميع المحافل المناسبة .

ويتيح المؤتمر التعديلي المقبل فرصة للنظر في مسار عمل للسير فيه على سبيل الأولوية وبروح بناءة . وتولي جميع البلدان ، لأسباب مختلفة ، اهتماماً بهذه المسألة . وفي هذه الظروف ، ينبغي استغلال الفرصة التي يتيحها المؤتمر التعديلي لإيجاد طريقة للوفاء بالتعهدات التي التزمت بها الدول بحسن نية في المعاهدات ذات الصلة . وتتطلع سري لانكا الى تقييم مخلص للإمكانات المتاحة في مؤتمر التعديل لتحقيق هذا الهدف . وينبغي أن نضع هذه الفرصة في الحسبان عندما نعتد قرارات في هذا الشأن .

إن الشواغل المشروعة بشأن الترسانات النووية والأولوية التقليدية المتعلقة بهذه المسألة ينبغي ألا تصرف المجتمع الدولي عن اعطاء اهتمام مناسب لمسائل نزع السلاح التقليدي . فسري لانكا وبالطبع العديد من البلدان الأخرى قد أكدت على أهمية هذا العمل ، سواء في جنيف أو هنا في نيويورك . ونحن نرحب بالتقدم الكبير المحرز في تحقيق تخفيض كبير في القوات التقليدية في أوروبا . ونرجو أن تستمر هذه العملية وأن تستهدف المزيد من التخفيضات . وإذا لم يكن من السهل تطبيق الصيغة الأوروبية في أماكن أخرى ، فإن مسائل التسلح التقليدي على الصعيدين العالمي والإقليمي ينبغي أن

تخطى باهتمام الأمم المتحدة . ويجب أن يكون استخدام الأسلحة التقليدية في القتال في جميع الحروب التي نشبت منذ الحرب العالمية الثانية قد هنت بأسلحة تقليدية ، سببا كافيا لتنظر الأمم المتحدة في الطرق والوسائل المؤدية لاتخاذ خطوات هامة في مجال نزع السلاح التقليدي .

إن المنازعات المتفاوتة في حدتها التي تستمر داخل الدول وفيما بينها ، كثيرا ما تغرض أعباء اجتماعية اقتصادية قاسية على بلدان نامية صغيرة . ولا شك أن هذه الأعباء تبين الأولوية التي ينبغي إيلاؤها لهذه المسألة . وحول موضوع الاتجار بالأسلحة التقليدية يبدو أن المصالح التجارية هي الغالبة ، مما يؤدي الى توفير أسلحة متطورة تعطى الى مجموعات غير نظامية شتى .

إن حصول هذه الجماعات على الأسلحة الحديثة أمر لا يهدد أمن واستقرار الحكومات المنتخبة ديمقراطيا في الدول الصغيرة فحسب ، وإنما يدمر أيضا قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية بسبب النشاط الإرهابي الذي تمارسه تلك الجماعات . ومن شأن الاتجار بالأسلحة دون رصد أو تقييم بشكل مناسب من المجتمع الدولي أن يجعل الاضطرابات الداخلية تنتقل الى المعيين الاقليمي والدولي . وقد ظلت مسألة زيادة مشاركة الأمم المتحدة في وقف عمليات النقل الدولي للأسلحة حاليا الى الجماعات غير النظامية من المسائل البعيدة حتى الآن عن التقدير والتقييم ، ناهيك عن إيجاد حل لها .

وينبغي أن تتبلور مداولات هيئة نزع السلاح بشأن هذه المسألة في وضع إطار موجه للعمل الواقعي بحيث يمكن للأمم المتحدة أن تجد السبل والوسائل التي تؤدي الى وقف الاشار المزعزعة للاستقرار التي تنجم عن عمليات نقل الأسلحة غير المقيدة الى شتى الجماعات غير النظامية . ومن شأن مثل هذا المسار أن يعزز عمل الأمم المتحدة في مجالات أخرى كالاتجار بالمخدرات والإرهاب . ولقد أصبحت بلدان نامية كثيرة ضحية للشالوث الذي يدعم بعضه البعض بشكل متبادل ، المتمثل في الاتجار بالمخدرات وتهريب الأسلحة والإرهاب . ونجد في سياق أوسع أن العمل الدولي فيما يتعلق بتقييم الاتجار غير المشروع بالأسلحة وضبطه ثم وقفه في نهاية المطاف من شأنه أن يسهم اسهاما كبيرا في تعزيز أمن البلدان النامية الصغيرة ، وفي حفظ السلم والأمن الدوليين ، نظرا لأنه سيشكل قيادا على عسكرة النظم الديمقراطية في العديد من هذه البلدان .

ويكمن السبب الأساسي لمعظم المصاعبات الإقليمية والاضطرابات الداخلية في انعدام الأمن الاقتصادي بالنسبة للغالبية العظمى من شعوب البلدان النامية . وتبين الحقائق التاريخية أن النمو الاقتصادي السريع وتقليل الفوارق أسفرا عن تحسين حالة الأمن الكامل أكثر مما كانت تفعله تدابير نزع السلاح وحدها . لذلك ينبغي أن يركز السلم الداخلي على التزام صارم بتحقيق الأمن المشترك الذي يشمل الأمن الاقتصادي أيضا . إننا لم نول الصلة الحيوية بين نزع السلاح والتنمية اهتماما كافيا . ولو نظرنا الى الأمن التقليدي والعالمي من حيث تخفيض الأسلحة فقط ، فإننا نكون قد تجاهلنا الأسباب الأساسية والاعراض التي تطفو على السطح من وقت لآخر نتيجة للعوامل

الاقتصادية والاجتماعية . فيتعين حتما أن ننظر الى الأمن العالمي من زاوية خفض النفقات العسكرية والحد من التسلح وكذلك من زاوية اقامة صلة بينهما وبين التنمية الاقتصادية .

إننا ندرك الارتباط القائم بين الفقر والتدهور البيئي . إلا أن هناك قلقاً متاعظاً إزاء التلوث البيئي الناجم عن العسكرية . فقد أدى نمو الصناعات المتمثلة بتمنيع الأسلحة ذات القدرة التدميرية المتزايدة ، واستخدام تلك الأسلحة في الصراعات الداخلية ، الى ترحيل أعداد ضخمة من السكان ، الأمر الذي أسفر عن اضافة فئة ثالثة من اللاجئين بسبب تدهور البيئة الى فئتي اللاجئين الحاليين لأسباب سياسية او اقتصادية . وتشكل المخاطرة باستعمال الأسلحة الفتاكة أخطاراً شديدة على البيئة يمكن أن تكون لها آثار تراكمية تدمر الحياة على هذا الكوكب وتهدد بتدمير الاجيال المقبلة . ونحن نعتقد أن المساهمات التي يمكن أن تقدمها هيئة نزع السلاح ستكون قيمة للغاية للأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ ، وخصوصاً بالنظر الى الصلات القائمة بين البيئة ونزع السلاح .

وفي ميدان نزع السلاح التقليدي ، يأمل وفد بلدي أيضاً في أن تقدم الدورة الحالية للجنة الاولى مساهمات سياسية حاسمة للمفاوضات الجارية في مؤتمر نزع السلاح في جنيف من أجل إبرام اتفاقية للحظر الشامل على الأسلحة الكيميائية . ولئن كانت مفاوضات جنيف قد حققت تقدماً كبيراً في النواحي التقنية هذا العام ، إلا أننا نشاطر الشعور بخيبة الأمل لعجزنا عن إحراز المزيد من التقدم في تضيق شقة الخلافات حول المسائل السياسية الحاسمة المتمثلة بتلك الاتفاقية . ونحن نشيد بما تحلى به السفير هيلتانيوس ، ممثل السويد ، من مهارة وتفان في رئاسته لتلك الاجتماعات التي عمل فيها دون هوادة للسير قدماً بالمفاوضات . وما فتئت سري لانكا تؤيد إبرام المبكر لاتفاقية غير تمييزية تتضمن حظراً شاملاً لهذه الأسلحة البغيضة دون تحفظات . ونحن نؤيد أيضاً الآراء السائدة التي مفادها أنه يتعين أن يكون للاتفاقية وطريقة تطبيقها طابع التعددية الحقيقية . فمثل هذا الإطار المفهومي وحده هو الذي سيكفل للاتفاقية طابعها العالمي . ونحن ما زلنا نعتقد أن العالمية يمكن أن تتحقق على أفضل نحو بجعل

الاتفاقية جذابة لجميع البلدان ، وليس باللجوء الى الوسائل التكتيكية ، لانه ما من بلد يمكن إرغامه بقوة السلاح على توقيع اتفاق ملزم دوليا .

ونظرا لاننا بلد نام يقدر أهمية نظامه البيئي لبقائه وتنميته ، فإننا نؤيد الرأي القائل بأن تعمير الاسلحة الكيميائية ينبغي أن يتم بطريقة مليمه بيئيا . وأهم ما في الأمر أننا نرى ضرورة بذل جهود مجددة في إطار زمني محدد لإبرام الاتفاقية إذ أنه قد يتعذر حل بعض المسائل السياسية المتبقية ما لم يتم التفاوض الجاد بشأنها في المرحلة النهائية من المفاوضات . لذلك نرجو أن يوفر مشروع القرار الذي نعتمده الحافز السياسي اللازم لتشجيع المتفاوضين في جنيف على الدخول في هذه المرحلة الحاسمة من المفاوضات .

ومع خروجنا من حقبة المجابهة التي اتسمت بها فترة الحرب الباردة الى عهد التعاون المتعدد الأطراف من أجل أمن الدول ورفاهتها ، يبدو لنا أن الفضاء الخارجي من المجالات التي يمكن أن تستفيد كثيرا من هذا المسعى التعاوني . وبينبغي ألا يؤدي التعاون في مجال الفضاء الخارجي الى وزع الاسلحة ، سواء أكانت هجومية أو دفاعية ، في تلك البيئة ، وإنما يجب أن ييسر التعاون الدولي الإيجابي لمصالح البشرية . إن العمل الجماعي لتحقيق هذا الغرض ، وخصوصا التدابير الوقائية لمنع التنافس على الاسلحة ، قد ازداد أهمية بعد أن أصبح استخدام الفضاء الخارجي مسألة تشترك فيها فعلا دول متعددة . وعلى ضوء الاستثمارات التي تواصل أعداد متزايدة من البلدان تخصيصها لاستخدام الفضاء الخارجي وأشاره الاقتصادية والأمنية على جميع بلدان العالم ، فإن ضرورة ترك هذا الركن الأخير من الكون لتنتفع به البشرية ما زالت مسألة ملحة . وتدل الإمكانية الواضحة لانتقال القدرات الفضائية على أنه لن يكون من الحكمة أن ننتظر حتى نسمع أول صيحة تحذير من انتشار الاسلحة لكي تتخذ الخطوة الأولى في اتجاه منع هذا الانتشار . وقد يتضح أن تفضيل الحلول التكنولوجية لمشاكل الأمن المتعلقة بالفضاء على الحلول الدبلوماسية ، اختيار قصير النظر كما كان الحال في العديد من المجالات الأخرى لتكنولوجيا الاسلحة .

لذلك ينبغي الاستفادة من الفرصة المتاحة الآن لاتخاذ خطوات متعددة الاطراف وجادة لمنع وصول الاسلحة المزعزعة للاستقرار الى الفضاء الخارجي . ومما يبعث على التشجيع هذا العام التحسن النوعي في أداء اللجنة المختصة المعنية بالفضاء الخارجي والتابعة لمؤتمر نزع السلاح . فقد كررت هذه اللجنة التأكيد على أنه من المهم والملح منع وصول سباق التسلح الى الفضاء الخارجي ، ووضعت صيغة توافقية بشأن السبل التي يمكن أن تقود الى زيادة العمل لتحقيق هذا الهدف . وحدث اتفاق على أن الجهود الثنائية والمتعددة الاطراف مكملة لبعضها البعض وعلى أهمية المفاوضات الثنائية . ولذلك نعتقد أن هناك فرما الآن للتركيز على العناصر ذات الاهتمام المشترك دون المساس بموقف أي وفد فيما يتعلق بأي اتفاق أو اتفاقات يمكن التوصل اليها في نهاية المطاف لتحقيق هدف منع وصول سباق التسلح الى الفضاء الخارجي .

وكان هناك أيضا اعتراف بما أسهم به الخبراء وبضرورة توفير الشفافية في أنشطة الفضاء الخارجي المتمثلة بتحقيق الهدف الذي أنيط باللجنة المختصة . وعلى ذلك نتطلع الى الاعتماد على المجالات ذات الارضية المشتركة خلال المشاورات من أجل وضع مشروع قرار حول هذا الموضوع . فمن شأن ذلك أن يساعد اللجنة المختصة التابعة لمؤتمر نزع السلاح على زيادة تطوير العمل المفيد الذي استطاعت الاضطلاع به في العام الحالي . وسيبادر وفد سري لانكا بالتحرك والمشاركة بنشاط في عملنا الجماعي لوضع مشروع القرار الخاص بالفضاء الخارجي ، الذي يحظى دأشما بقدر كبير من التأييد في هذه اللجنة .

وأخيرا ، فإن المسؤولية عن تنفيذ الإعلان الخاص باعتبار المحيط الهندي منطقة سلم تقع على عاتق جميع الدول ، وقد استطاعت اللجنة المختصة المعنية بالمحيط الهندي أن تحرر تقدما كبيرا في أعمالها التحضيرية خلال دورتيها المعقودتين في عام ١٩٩٠ . واستطاعت اللجنة أن تقر مشروع جدول أعمال لمؤتمر كولومبو كان معروضا عليها لسنوات عديدة . وأمكن للجنة خلال القراءة الأولى لمشروع النظام الداخلي لمؤتمر كولومبو أن تتوصل الى اتفاق مؤقت بشأن معظم مواده .

وكما هو موضح في قرار الجمعية العامة ١٢٠/٤٤ ، أحرز تقدم ملموس في الجانب المضموني من أعمال اللجنة التحضيرية . ولعل الأعضاء يتذكرون أن رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذين اجتمعوا في بلغراد في عام ١٩٨٩ قد ذكروا الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بمسؤوليتهم عن حضور مؤتمر كولومبو بغية مناقشة تنفيذ الإعلان الخاص بإنشاء منطقة سلم في منطقة المحيط الهندي . ويحدونا الأمل في أن يعمل المجتمع الدولي على نحو جماعي صوب تحقيق هذه الغاية . وسري لانكا ، بوصفها مقدمة المقترحات ، ملتزمة التزاماً راسخاً بعقد المؤتمر في كولومبو عام ١٩٩١ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي أود الإعراب عن الترحيب الحار بالمشاركين في برنامج الأمم المتحدة لزمالات نزع السلاح لعام ١٩٩١ . والذي أعلمه هو أنهم سيحضرون اجتماعات اللجنة الأولى - كجزء من برنامج دراساتهم في نيويورك . وأرجو أن يستفيدوا من أعمال اللجنة .

السيد باغلاك (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ببادئ ذي بدء أن أعرب لكم - سيادة الرئيس - عن خالص تهنئتي لانتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى . وإنني مقتنع بأن حكمتكم ومهاراتكم الدبلوماسية البارزة ستقود اللجنة على نحو ناجح وفعال خلال أعمالها إبان هذه الدورة . وفي نفس الوقت ، أود أن أتقدم بتهنئتي إلى أعضاء المكتب الآخرين لهذه اللجنة الموقرة .

أود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بوجود ممثلي الأمانة العامة للأمم المتحدة بيننا وهم : وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح السيد ياسوشي أكاشي ، والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح ، السيد ميلجان كوماتينا .

منذ أن اجتمعنا هنا في العام الماضي ، شهد العالم بأسره تطورات لم يسبق لها مثيل في تاريخه في فترة ما بعد الحرب . ولقد هلّل المجتمع الدولي لاندثار الحرب الباردة وزوال النظم الشمولية في جزء كبير من أوروبا . إن عملية التفسير الذي وقع في أوروبا الوسطى والشرقية ، والتي كانت في الواقع مستلهمة من بلادي ، قد أفضت إلى التغلب على انقسام واضح ومتشعب للقارة دام لعقود ، وإلى إرساء الأسس لإقامة هياكل

وآليات للأمن والتعاون جديدة وأنسب وأكثر قابلية للاعتماد عليها . وهذا ، في رأينا ، يسهل عملية توحيد أوروبا . ولم يقتصر أثر هذه التغيرات على قارة أوروبا الكبيرة ، بل كانت لها آثارها على الحالة الدولية بأسرها . فلقد فقد الانقسام التقليدي في العلاقات بين الشرق والغرب جدواه . وافتحت المجابهة والتناحر بين الدولتين العظميين الطريق للحوار والتفاهم . وهناك اعتراف متزايد بالحاجة إلى تعزيز سيادة القانون في العلاقات الدولية . ومن المسلم به الآن أن الوضع والشفافية في الأمور العسكرية عنصران هامين لتعزيز الأمن . إن ما حققته الأمم المتحدة من نجاحات في الآونة الأخيرة ، وخاصة في مجال حل الصراعات الإقليمية ، قد رسخ دورها وسلطتها وفي نفس الوقت فتح آفاقا وإمكانات جديدة لهذه المنظمة وهيئاتها للاضطلاع بمسؤولياتها كما نم عليها في الميثاق .

ففي الجزء الأكبر من العام بدأ تطلع الشعوب الطبيعي إلى السلم واستتباب الأمن وانغراج حدة التوتر في سائر مجالات العلاقات الدولية كأنما أمامها فرص أكبر للتحقيق مما كان عليه الحال في أي وقت مضى . لكن في صبيحة الثاني من آب/أغسطس الماضي أدركنا مرة أخرى كم كان هذا السلم هشا . وإيقنا أن نهاية الحرب الباردة والتقارب بين الشرق والغرب لم يقضيا تلقائيا على الأخطار التي تتهدد السلم والأمن في العالم . كما أدركنا أيضا الحاجة الملحة للقضاء على أسلحة التدمير الشامل .

إن وجود تلك الأسلحة ما زال ، حتى الآن ، يشكل تهديدا للبشرية . وهذه المرة واجه العالم إمكانية استخدامها - خاصة الأسلحة الكيميائية - على نطاق واسع . وللتخلص من خطر انتشار الأسلحة الكيميائية واستخدامها إلى الأبد ، أصبح يتحتم علينا أن نتحرك بسرعة صوب فرض حظر عالمي شامل عليها . وفي هذا المضمار يعد الاتفاق الأمريكي السوفياتي الأخير بشأن وقف إنتاج الأسلحة الكيميائية وتدمير مخزوناتهما بمثابةبادرة أمل . ويجب أن ينظر إليه على أنه تعبير جديد عن رغبة هاتين الدولتين السياسية في تحقيق خفض لأسلحة التدمير الشامل والقضاء عليها بعد ذلك . ويجب على مؤتمر نزع السلاح أن يأخذ هذه الإشارة الهامة في الحسبان عندما يتصدي لإبرام اتفاقية خاصة بالقضاء الشامل الكامل على الأسلحة الكيميائية .

ومما يؤسف له أن نتيجة مفاوضات هذا العام بشأن الاتفاقية لم ترق إلى مستوى توقعاتنا . وإذ نقول هذا علينا أن نعترف بأن الوقت ليس في صالحنا في هذا المسمى . إن الانتشار المخيف للأسلحة الكيميائية والخطر المتعظم من استخدامها في الصراعات إنما هما بمثابة تذكرة خطيرة بهذه الحقيقة . ومن ناحية أخرى ، نحن مقتنعون بأن المفاوضات الخاصة بالاتفاقية وملت بالفعل إلى مرحلتها الأخيرة ، ويمكن أن تختتم بنجاح ، وذلك إذا ما قامت أطراف التفاوض ببذل قصارى جهدها . وعلاوة على ذلك ، تبرز هذا الاقتناع مؤخرا أثناء المناقشة العامة في الجمعية العامة عندما أكدت الغالبية العظمى من الدول الأعضاء على الحاجة الملحة إلى إجراء مفاوضات بشأن فرض حظر شامل عالمي حقا للأسلحة الكيميائية يمكن التحقق منه على نحو فعال . وسيقدم وفد بولندا بالتعاون الوثيق مع وفد كندا ، مشروع قرار حول هذا الموضوع ، وسيبذل قصارى جهده من أجل أن يكفل اعتماد اللجنة له بتوافق الآراء .

ما زال وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي يعدان مسألة ذات أهمية قصوى . ومع اعترافنا بإحراز بعض التقدم في هذا المجال ، نرى أنه مجرد خطوة أولى في الاتجاه الصحيح وما زالت الحاجة قائمة لبذل مزيد من الجهود لتحقيق نتيجة مرضية . لقد تشجعت بولندا بالتقدم الملموس الذي أحرز في المفاوضات الخاصة بمحادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) والذي من شأنه أن يحقق تخفيضات ملموسة في الترسبات النووية الاستراتيجية للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . ونحن ، بالتالي ، نتطلع إلى إبرام معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) في موعد أقصاه نهاية هذا العام . ولقد شجعنا أيضا تجديد الالتزام كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بالاستمرار في مفاوضات جنيف الخاصة بالأسلحة الدفاعية والفضائية .

بيد أن هناك بعض مشاكل ملحة متصلة بنزع السلاح النووي لم تحسم بعد . وأولها مسألة فرض حظر على إجراء التجارب النووية . ويعد إبرام الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي مؤخرا لبروتوكولي التحقق لمعاهدة عتبة حظر التجارب ومعاهدة التفجيرات النووية السلمية أمرا محمودا جديرا بالثناء . ومع ذلك ، فقد أشار المناخ السياسي المواتي والتقارب بين الدول الكبرى توقعات لها ما يبررها بالنسبة لاتخاذ المزيد من الخطوات الجذرية في هذا المجال .

ولذلك فمن الضروري جدا أن تشرع اللجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية التي أعيد إنشاؤها في إطار مؤتمر نزع السلاح في إجراء مفاوضات حول هذا الموضوع في دورتها المقبلة . ويبشر اعتزام الولايات المتحدة الاشتراك في عملها اشتراكا كاملا بالخير بالنسبة لنتائج تلك المفاوضات .

ولدى تقييمنا للمسائل النووية ، لا يمكننا أن نقلل من قيمة بعض التطورات المشجعة . وأنا أشير ، على الأخص ، الى الاتجاهات الإيجابية التي أصبحت ملحوظة أكثر فأكثر في هذا المجال . ونحن نشهد تغييرات هامة في مفهوم دور الأسلحة النووية في العقائد العسكرية . وبدلا من الاعتماد على مفهوم التدمير المتبادل الأكيد ، تحاول بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تحديد أقل مستوى من الردع اللازم لمواجهة مشاغلم الأمنية . وتتيح هذه الاتجاهات إمكانات جديدة لجهودنا نحو نزع السلاح النووي . ومن ثم ينبغي أن تتابع وتطور الى مدى أبعد .

وعندما نتمكن من القضاء على أكثر الأسلحة فتكا ، يتعين علينا أن نبذل قصارى جهدنا لمنع تلك الأسلحة من الانتشار . وهي مهمة ملحة ، لأن العالم ظل يواجه لسنوات طويلة تزايد عدد الدول القادرة على صنع الأسلحة الكيميائية . وهناك سبب آخر يدعو الى القلق ، وهو وجود عدد من الدول ، وبعضها لديه قدرة كبيرة في المجال النووي ، ما زالت خارج معاهدة عدم الانتشار . وغني عن القول أن بعض هذه الدول موجودة في مناطق معرضة لنشوب المنازعات . ولا شك أن انتشار أسلحة الدمار الشامل ، وكذلك انتشار بعض أنواع الأسلحة التقليدية وسبل إيصالها ، يؤثر تأثيرا سلبيا على السلم والأمن الدوليين . كما انه يزيد من تعقيد أية مفاوضات بشأن تحديد الأسلحة أو نزع السلاح . وعلى ذلك فلا يجوز أن يغفل الانتشار من سيطرة الرقابة . ولهذا السبب على وجه التحديد نرحب بالبيان المشترك الذي صدر عن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية والكيميائية ، علاوة على القذائف ذات القدرة على حمل تلك الأسلحة ، وبعض القذائف الأخرى وتكنولوجيا القذائف ، كخطوة هامة للغاية تتيح إمكانات جديدة لإيجاد حل لتلك المشكلة .

وتقودني هذه الملاحظات الى تناول المؤتمر الاستعراضي الرابع للأطراف في معاهدة عدم الانتشار الذي انعقد مؤخرا . فبالرغم من توافق الآراء الواسع النطاق حول عدد كبير من المسائل ، وبالرغم من التنازلات الكبيرة التي قدمت في آخر ساعات المؤتمر ، لم يتسن اعتماد وثيقة ختامية . فهل يمكن اعتبار المؤتمر فاشلا ؟ في رأينا أن الامر ليس كذلك . والواقع انه قد أحرز تقدم كبير في بعض المسائل الهامة ، مثل الضمانات الامنية أو الضمانات الكاملة . ومما له أهمية فائقة أيضا ، أن الآراء التي أعرب عنها أثناء انعقاد المؤتمر قد أكدت التزام المشاركين فيه بالمعاهدة ورغبتهم في تعزيز نظام عدم الانتشار . وما زالت معاهدة عدم الانتشار هي الاداة الرئيسية لخفض التهديد النووي والنهوض بالاستخدام السلمي للطاقة النووية . ولهذا السبب فإن بولندا مهتمة بشدة بالإبقاء على فعالية المعاهدة ودوامها . وهي تدعو بقوة الى تمديد سريانها بلا حدود بعد عام ١٩٩٥ .

وفي نفس الوقت ، تشعر بولندا بقلق شديد بسبب الربط بين معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية . وإذا ما سمحنا لهذا الربط أن يستمر ، فقد يكون كل منا هو الخاسر على المدى البعيد .

إن أوروبا الآن مشغولة بإزالة أنقاض ما كان يقسمها ، وهي تسعى في نفس الوقت الى إيجاد مفاهيم لنظام جديد لامنّها تستند الى فرضيات مختلفة وكافية لمواجهة التحديات التي تواجهها اليوم . ويقوم مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بدور حيوي في هذا الجهد علاوة على الآليات التي أنشئت للتعاون فيما بين البلدان الأوروبية بمشاركة الدولتين العظميين . وفي رأينا ، أن النظام الأمني الجديد ينبغي أن يجسد مفهوم أوروبا الموحدة وقيم الديمقراطية والتعددية والإنسانية . وينبغي أن يشمل أيضا آليات كافية للتصدي للآزمات ومنع نشوب المنازعات . ويجب أن يكون نزع السلاح هو العنصر الاساسي في هذا النظام .

ومفاوضات فيينا التي تشمل ٢٢ و ٢٤ دولة جزء لا يتجزأ من هذه العملية . وتشارك بولندا على نحو فعال في هذه المفاوضات وهي تعلق أهمية خاصة على إبرام معاهدة خاصة بالقوات التقليدية . ونرجو أن يتم التوقيع على هذه المعاهدة في تشرين

الثاني/نوفمبر من هذا العام ، كما هو مقرر . ولا ينبغي أن يكون إبرام هذه المعاهدة غاية في حد ذاته ، بل على العكس ، يجب أن يتبع إبرامها جولة جديدة من المفاوضات حول إجراء المزيد من التخفيضات في الأنواع الأخرى من الأسلحة والمعدات ، علاوة على اتخاذ عدد من التدابير ذات الصلة . ويجب أن تكفل تلك التدابير ، الى جانب أمور أخرى ، تعذّر الرجوع في التغيرات التي تحدث في طابع القوات المسلحة ، والإمكانات الصناعية واستخدام الموارد . ونحن نتطلع أيضا الى البدء ، بعد توقيع الاتفاق الخاص بالقوات التقليدية في أوروبا بوقت قصير ، في مفاوضات جديدة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن خفض القوات النووية القصيرة المدى .

وقد أحدثت التغيرات السياسية التي جرت في أوروبا الوسطى والشرقية ، وكذلك التحسن الشامل في الموقف الدولي ، تغيرات في دور التحالفات العسكرية في أوروبا . ففقد حلف معاهدة وارسو ، وبولندا عضو فيه ، طابعه الايديولوجي وسيفقد جدواه تدريجيا كلما سادت عملية بناء وحدة أوروبا قديما الى الامام . بيد انه ، ما دامت التحالفات العسكرية قائمة ، فإننا ندعو الى تحويلها حتى تكتسب طابعاً تعاونيا وغير متسم بالمجابهة . وفي هذا الصدد ، نرحب بإعلان لندن الخاص بتحالف شمال الاطلسي المحوّل كإسهام واعد للغاية للتغلب على تراث من عقود من المجابهة ومن أجل إقامة الهياكل السياسية لأوروبا الجديدة . وتؤيد بولندا بقوة جميع الجهود الرامية الى القضاء على النهج التي تقوم على التكتل في حل المشكلات الأوروبية .

لقد أصبح الوضع المتزايد في المسائل العسكرية واحدا من الاهداف الرئيسية المتصلة بنزع السلاح في السياسة الخارجية لجمهورية بولندا . ونحن نضطلع بدور نشط في مفاوضات فيينا الرامية الى الاتفاق على مجموعة جديدة من تدابير بناء الامن والثقة مع الاعتقاد الراسخ بأن نتائجها ستزيد من درجة الوضع الموجودة حاليا ومن القدرة على التنبؤ في مجال الأنشطة العسكرية ، وبذلك نسهم في خفض عدم الثقة وتعزيز أمن أوروبا .

في أوائل هذا العام ، قامت بولندا ، وللمرة الأولى ، بالإعلان عن عقيدتها العسكرية ، وهي عقيدة دفاعية أساسا . وهي ليست موجّهة ضد دولة بعينها أو حلف معيّن . ولكنها موجّهة توجيهها محضا ضد أي معتدٍ أيّا كان هذا المعتدي . وفي هذا العام أيضا ، انضمت بولندا الى دول أخرى ، في إبلاغ الأمين العام بنفقاتها العسكرية في شكل موحد . ونعتزم مواصلة تقديم هذا الإبلاغ بشكل دوري .

وعلاوة على ذلك ، أصدرت وزارة الدفاع الوطني البولندية نشرة بعنوان "الجيش البولندي - حقائق وأرقام" ، احتوت على معلومات تفصيلية حول حجم وهيكل قواتنا المسلحة . وقد عممت هذه النشرة ، الى جانب نشرات أخرى ، في الحلقة الدراسية التي عقدت في فيينا بشأن العقائد العسكرية .

لقد كان هذا العام حافلا بتطورات لها أهمية حيوية في مجالات تحديد الأسلحة ونزع السلاح والأمن الدولي بوجه عام . ومن ثم ، فالمهمة المنوطة بنا بالغة الخطورة وكثيرة المتطلبات بحق . ويجب علينا أن نجري تقييما متأنيا للحالة ونحاول صوغها في قرارات قابلة للتخفيض ، الأمر الذي لا يتطلب إحراز تقدّم بشأن القضايا قيد النظر فحسب ، بل إن الأهم من ذلك هو وضع توصيات نسترشد بها في جهودنا في ميدان نزع السلاح العام القادم . ووفدي على استعداد للإسهام في السعي إلى تحقيق تلك الغاية بالتعاون مع سائر من يمهّمه الأمر من الوفود .

السيد أزيكيوي (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني ،
سبني الرئيس ، أن أعرب لكم عن حار تهاني الوفد النيجيري على انتخابكم بالإجماع رئيسا للجنة الأولى . وإزاء ما قدمتموه من إسهامات هامة في مجلس الأمن وخلال الدورة الأخيرة لهيئة نزع السلاح ، بوصفكم رئيسا للفريق العامل الذي اختتم بنجاح النظر في بند جدول الأعمال المتعلق بالقدرة النووية لدى جنوب افريقيا ، لا يسع وفدي إلا أن يثّق أن دورة اللجنة الأولى هذا العام بين يدي قيادة على أعلى درجة من الكفاءة . كما أننا نتوجّه بالتهنئة إلى سائر أعضاء المكتب . وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأرحب برفاقنا في الأمم المتحدة الحاضرين معنا هذا الصباح .

منذ الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة ، والمناخ السياسي الدولي أخذ في التحسّن بوجه عام . ويتجلّى ذلك في أحداث الشهور العشرة الأخيرة ، وبخاصة في العلاقات بين الشرق والغرب . فلقد بدأت المنافسة والحواجز الأيديولوجية العتيقة تتوارى أمام التطورات الهائلة عميقة الأثر في العلاقات الدولية . ويتوافر لدى الدولتين العظميين الاستعداد والإرادة السياسية للتفاوض على إجراء تخفيضات جذرية في مخزونيهما من الأسلحة التقليدية والنووية ، وكذا للسعي إلى حظر أسلحة الدمار الشامل الأخرى .

وفي أوروبا الشرقية تجسّد انهيار حائط برلين في ثورات ديمقراطية كللت مؤخرا بتوحيد ألمانيا . وفي افريقيا نالت ناميبيا أخيرا استقلالها وسيادتها بفضل جهود الأمم المتحدة الحاسمة . وفي الشرق الأوسط اتحدت دولتا اليمن طوعا واختيارا في أمة واحدة .

وعلى نفس الجانب من الاهمية نجد تصريحات رجال الدولة وتصرفاتهم التي أسهمت في صوغ ووضع مفاهيم السلم والامن العالميين . وفي هذا الصدد ، يتوجّه الوفد النيجيري بالتهنئة الى الرئيس السوفياتي غورباتشوف بمناسبة منحه جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩٠ . وأملنا أن تشكل تلك الجائزة حافزا لجميع رجال الدولة ليسهموا بالتالي في النهوض بالسلم والامن العالميين .

على الرغم من هذه التطورات الإيجابية ، لا يزال السلم والامن الدائمان سرايا . فبؤر التوتر تخمد في بعض مناطق العالم وتظهر في البعض الآخر منذرة بعواقب أشد خطورة على السلم والامن الدوليين . وسرعان ما بدأت تقوض المكاسب المحدودة للغاية التي تحققت في ميدان نزع السلاح . وفي فترة تحمل بشائر طيبة للتعاون الدولي ، يحزننا ما يشهده الخليج الفارسي حاليا من أزمات وصراع ؛ الامر الذي ينصرف أيضا الى الاوضاع في الشرق الاوسط ، وقضية شبه الجزيرة الكورية المعلقة ، والمشاكل الباقية في أفغانستان ، والمصراع الغربية ، وأمريكا الوسطى ، وليبريا . وكلها تؤثر ، بدرجات متفاوتة ، تأثيرا مباشرا على المسائل المتعلقة بالسلم والامن الدوليين ، وكذا على إيقاع أعمالنا في هذه اللجنة .

ومما يحزننا ، بوجه خاص ، الاحداث في ليبيريا حيث لقي الآلاف حتفهم منذ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ . ومن الغريب انه ، على الرغم من خطورة تلك الحالة ، يبدو أن العالم نسي الليبيريين أو تركهم لمصيرهم . وما لم يكن المراد هو حملنا على الاعتقاد بأن ليبيريا باتت في غياهب النسيان لأنها لا تعتبر ذات قيمة استراتيجية للدول الكبرى ، فيجب على المجتمع الدولي أن يعمل على سرعة إنهاء الحرب الأهلية التي تطحن ذلك البلد . ذلك أنه لا يمكننا ، ولا يمح لنا أن نكون انتقائيين في تأكيدنا على تسوية المصراعات والسعي الى إقرار السلم والامن .

وفضلا عن تلك التهديدات العسكرية ، بدأت المسائل المتعلقة بالتهديدات غير العسكرية للسلم والامن تلقى على المعيددين العالمي والإقليمي مزيدا من الاهتمام وتواجه بإجراءات عاجلة أسوة بنزع السلاح العسكري ، لأنه لن يتسنى تحقيق نزع السلاح العالمي على نحو فعال ما لم ينبين على تنمية اجتماعية - اقتصادية وبيئية على الامعدة

الوطنية والإقليمية والعالمية . فالواقع أن نزع السلاح أو تخفيف حدة التوتر الدولي أو الوفاق بين الدولتين العظميين لا يمكن أن تعني أي شيء للذين يهلكون من الجوع وموء التغذية أو يعيشون في فقر مدقع .

ففي عالمنا المتكافل ، لا يمكن قصر عملية نزع السلاح على مجرد صون الحياة ، بل يجب أن تشمل أيضا الترابط بين نزع السلاح والتنمية . وعلى الرغم من أن التطورات الأخيرة في مفاوضات نزع السلاح منحتنا بصيصا من الأمل ، لم يجد ذلك الأمل ما يبرره وبدأت التطلعات إلى "مغانم السلم" تنكمش بإطراد . وبعبارة أخرى ، لا ينبغي تركيز الاهتمام على التهديدات العسكرية التي تشكل معوقات للسلم والأمن ، بل يجب توجيهه أيضا إلى التنمية الاقتصادية العالمية المتواصلة ، والنهوض بالعدل الاجتماعي وحماية البيئة .

والواقع أن فشل المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد في جنيف الشهر الماضي ، هو أبلغ تذكرة بالحاجة إلى تهدئة حماسنا إزاء التطورات السياسية الدولية بإجراء تقييم موضوعي لضرورة استغلال الفرصة الفريدة التي تتيحها تلك التغيرات الإيجابية استغلالا حاسما لصالح السلم والأمن الدائمين .

إن معاهدة عدم الانتشار التي تعد أهم صك متعدد الأطراف في مجال نزع السلاح يجد من انتشار الأسلحة النووية في عصرنا ، قصرت عن منع الانتشار الرأسي أو وقف تطوير الأسلحة النووية . ولقد اتفق المؤتمر الاستعراضي على العديد من القضايا ، ولكنه فشل ، أساسا ، لعجزه عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسألة حظر التجارب الشامل .

ولا يود وفد بلادي هنا تحليل المؤتمر الاستعراضي الرابع بعد انتهائه . ولكن لا يغوتنا أن نؤكد أننا بحاجة الى التفكير في الاثر الضار الذي قد يترتب على ذلك فيما يتعلق بمؤتمر عام ١٩٩٥ . وهذا الموقف يتطلب منا إعادة تكريس أنفسنا لمقاصد معاهدة عدم الانتشار وهدفها الاعلى المتمثل في نزع السلاح النووي ؛ ويتطلب ، قبل كل شيء ، إعادة تقييم مواقف الذين مازالوا يعترضون على التبكير بإبرام معاهدة للحظر الشامل .

ويسر وفد بلادي أن يلاحظ أن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ، بفضل إنجازها البارز في دورة أيار/مايو ١٩٩٠ ، بررت الثقة المجددة فيها ، والمعرب عنها في مبادرة الترشيد التي أخذت بها اللجنة الاولى عملاً بالقرار ١١٩/٤٤ جيم . لقد كان أبرز إنجاز حققته هيئة نزع السلاح منذ إنشائها في عام ١٩٧٨ ، هو أنها تمكنت من التوصل الى توافق في الآراء حول أربعة بنود على جدول أعمالها ، وهي القدرة النووية لجنوب افريقيا ، ودور الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح ونزع السلاح التقليدي ، وإعلان اعتبار التسمينات العقد الثالث لنزع السلاح . ولا يسعنا إلا أن نعرب عن أملنا في أن يستفاد استفادة متزايدة الفعالية من الوظائف الحيوية التي تؤديها هيئة نزع السلاح بوصفها المحفل التداولي الرئيسي المختص بتقديم توصيات الى الجمعية العامة بشأن مسائل نزع السلاح الاساسية .

وعلى النقيض من ذلك ، نرى أن مؤتمر نزع السلاح بجنييف مازال يعاني من الصخور ، ويمنع من الاضطلاع بولايته بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الاطراف الوحيد في مجال نزع السلاح ، وباستثناء المفاوضات الخاصة بإبرام اتفاقية للأسلحة الكيميائية التي وصلت الآن الى مرحلة متقدمة ، فإن المفاوضات المتعلقة بالمسائل الاخرى قد أعيقت بسبب عدم وجود توافق في الآراء . بل الواقع أن الافتقار الى توافق الآراء كاد يتحول الى نوع من حق النقض ، تستخدمه بعض الوفود لتحول دون التفاوض على بنود بعينها . وعلى الرغم من أن ثمة لجنة مخصصة غير تفاوضية لحظر التجارب النووية قد أعيد إنشاؤها في أواخر الدورة الصيفية بعد توقف طال سبع سنوات ، لم يتمكن المؤتمر

من الاتفاق على إعادة إنشاء تلك اللجنة في وقت مبكر من العام القادم . وبخلاف اللجان المخصصة الأخرى ، أصبح الغموض يحيط بمسير تلك اللجنة المخصصة . ومع ذلك ، مازال بند حظر التجارب النووية يحظى بالأولوية القصوى على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح . وما لم يمكن المؤتمر من التغلب على هذه المشكلة سيظل غارقاً في مستنقع من الجمود والشلل . أما المساعي المبذولة لتحقيق هدف التوصل الى معاهدة للحظر الشامل للتجارب من خلال مؤتمر التعديل ، ولتحقيق ضمانات الأمن السلبية عن طريق المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار ، فهما الدليل على الحالة التيسرة التي آلت اليها الأمور في مؤتمر نزع السلاح ، والتي ترتب عليها البحث عن محافل أخرى خارج مؤتمر نزع السلاح لمتابعة تنفيذ هذه المبادرات . وإذا استمر هذا المظهر المؤسف لفقدان الثقة ، فلن يؤدي إلا إلى الانتقاص من فعالية مؤتمر نزع السلاح باعتباره الهيئة التفاوضية الوحيدة متعددة الأطراف .

مازال المجتمع الدولي في انتظار إبرام اتفاقية بشأن الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية . وقد وصلت المفاوضات التي استمرت لأكثر من عقدين إلى مرحلة حرجية تتطلب الآن توافر الإرادة السياسية أكثر مما تتطلب تحقيق الطفرات التقنية ، للخروج منها بنتيجة ناجحة . وفي هذا الصدد ، يلاحظ وفدي - مع الأسف - أنه على الرغم من الجهود الجبارة التي بذلها رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، لم يتسن ، في دورة عام ١٩٩٠ لمؤتمر نزع السلاح ، الاحتفاظ بقوة الدفع التي ميزت مفاوضات العام الماضي . وعلى وجه الخصوص ، أقحمت على المفاوضات بعض عناصر الانقسام الجديدة التي يمكن أن تترتب عليها عواقب وخيمة ، لا بالنسبة لأعمال اللجنة في المستقبل فحسب ، بل أيضاً بالنسبة للاتفاقية ذاتها .

ويرى وفد بلادي أن الحالة تبعث على التشاؤم ، ومن ثم ، فإننا نناشد جميع الدول المشتركة في المفاوضات أن تبدي روح التعاون والمرونة المطلوبة والتي تعد أساسية بمفهوم مطلق لإحراز تقدم في المفاوضات . إن التهديد الذي يتعرض له السلم والأمن الدوليان من جراء هذه الأسلحة تهدد حقيقي ملموس ، ولا يفوقه في أبعاده

إلا تهديد الأسلحة النووية . وكلما أسرعنا بإبرام الاتفاقية ، كان ذلك أفضل لنا جميعا . ومن هنا يتعين على اللجنة الأولى أن تفصح عن رأيها بكل وضوح بشأن ضرورة الانتهاء من المفاوضات في أبكر موعد ممكن .

وخلاصة القول إن نيجيريا تدعو اللجنة الأولى ، وهي نبراس الطليعة في ميدان نزع السلاح ، الى اتخاذ خطوات جريئة في هذه الدورة ، للتوصل الى حلول جذرية لمسائل نزع السلاح النووي . وقد أكدنا في مناسبات عديدة أن القضية المركزية التي تتسم بأهمية قصوى بالنسبة لأي كبح حقيقي للانتشار النووي في بعده الرأسي والافقي والنوعي ، هي الإبرام الفوري لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب . وهذا هو جوهر جدول أعمال نزع السلاح النووي في مجموعته ، وهو أيضا ما يجعل نيجيريا تؤيد بالكامل مقاصد وأهداف مؤتمر التعديل المزمع عقده في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ .

إننا نتوقع أن تستفيد الدول الأعضاء من فشل المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار ومن دروسه ، وأن تحولها الى نجاح في مؤتمر التعديل . ولا حاجة بنا الى التحذير من العواقب الوخيمة التي سيشهدها العالم فيما يتعلق بنظام عدم الانتشار النووي ، من جراء الفشل في التوصل الى حظر شامل للتجارب النووية في وقت مبكر . ذلك إننا لا نجرؤ على تصور ما قد يحدث لعلبة بندوقنا عندما يطلق العنان لكل ما فيها من اتجاهات تتحين الغرض للانتشار في شتى أرجاء العالم ، إذا لم يحظر الانتشار النووي فورا وعلى الصعيد العالمي . ونحن ندعو الدول النووية ، ولاسيما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، الى التحلي بالإرادة السياسية اللازمة للتوصل الى معاهدة للحظر الشامل للتجارب في عام ١٩٩١ .

أما مسألة اعتبار افريقيا منطقة لا نووية فإنها ، بالطبع ، تدخل في إطار الجهود العالمية الشاملة المبذولة لنزع السلاح النووي عن طريق إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في شتى بقاع العالم ، باعتبار ذلك وقاية من خطر الانتشار . ونحن في افريقيا نراقب عن كثب تطور الاحداث في جنوب افريقيا التي طالما عرقلت تنفيذ إعلان اعتبار افريقيا منطقة لا نووية منذ أصدرته منظمة الوحدة الافريقية في القاهرة

في مؤتمر قمة عام ١٩٦٤ . إننا نشني على توصيات هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بشأن مسألة القدرة النووية لجنوب افريقيا وآثارها على سلم الدول الافريقية وأمنها .

والدعوة الموجهة الى جنوب افريقيا للانضمام الى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، هي النهج الصحيح الواجب اتباعه . وقد أشلج صدورنا أيضا الطلب الموجه الى الأمين العام بمساعدة الدول الافريقية بكل الطرق الممكنة لكي تنهض بالتنفيذ الكامل لإعلان منظمة الوحدة الافريقية ، وقرار الجمعية العامة ٢٠٣٣ (د - ٢٠) المؤرخ ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٥ ، والذي يؤيد الإعلان .

علاوة على ذلك ، فإن توصية هيئة نزع السلاح بأن يقوم الأمين العام بمتابعة تطور جنوب افريقيا في المجال النووي عن كثب ، وتقديم تقارير منتظمة بذلك الى الجمعية العامة ، تكمل جهود اللجنة الاولى كما عبر عن ذلك قرار الجمعية العامة ١١٣/٤٤ ألف وباء الصادر في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ . ونرى أن تقرير الأمين العام المقرر لإعداده بواسطة فريق خبراء والذي يتوقع صدوره قريبا لتنظر لجنتنا فيه ، بشأن المساعدة العسكرية التي تتلقاها جنوب افريقيا العنصرية من اسرائيل ومصادر أخرى في تكنولوجيا القذائف المتقدمة ، سيلقي مزيدا من الضوء على الوضع الراهن لاحتياز جنوب افريقيا أسلحة نووية جديدة في وجه نزع السلاح النووي من افريقيا . وستقوم نيجيريا في الوقت المناسب ، بالتنسيق مع دول افريقية أخرى ، بتناول هذه المسألة وطرح مشاريع قرارات مناسبة في ضوء التطورات التي وقعت منذ عام ١٩٨٩ وفي ضوء توصيات هيئة نزع السلاح وتقرير الأمين العام .

كذلك يجب المضي بحزم في جهود نزع السلاح التقليدي في إطار نزع السلاح العالمي الشامل ، لأن الأسلحة التقليدية استخدمت في حوالي ٢٠٠ نزاع مسلح في البلدان النامية ، منذ عام ١٩٤٥ وأدت الى قتل ٣٠ مليونا من البشر وتدمير ممتلكات تبلغ قيمتها البلايين من الدولارات . وبغية تسهيل نزع السلاح التقليدي ، وخاصة على المستويين الإقليمي والعالمي ، ينبغي التعرف على جذور النزاع واللجوء الى التسلح التقليدي والقضاء عليها . وفي هذا الشأن ، تناشد نيجيريا المجتمع الدولي أن يضمن عدم ترجمة خفض الأسلحة التقليدية الى التخلص من مخزونات الأسلحة التقليدية غير المرغوب فيها بإرسالها الى بلدان افريقية ونامية أخرى ، بفرض ضمان السلم والامن في الشمال في الوقت الذي تصدر فيه بذور التوتر والمواجهة الى الجنوب .

يود وفد بلادي أن يسجل رسميا ارتياحنا لانشطة إدارة شؤون نزع السلاح ، وخاصة خلال العام الماضي ، تحت الرئاسة القديرة للسيد أكاشي ، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح . لقد كانت الحلقة الدراسية الإقليمية التي عقدت في أروشا بتنزانيا في شهر آذار/مارس ١٩٩٠ بشأن منع الازمات وحل النزاعات في افريقيا إسهاما هاما في بناء

الثقة وتعزيز الأمن في منطقتنا . ونحن نتطلع الى القيام بأنشطة مماثلة في عام ١٩٩١ بالتعاون مع أنشطة المركز الإقليمي للسلم ونزع السلاح في افريقيا . ونحن نشني أيضا على إسهامات الإدارة كما برزت في بيان السيد أكاشي أمام هذه اللجنة يوم الإثنين الماضي . ونلاحظ بارتياح من بيانه أن برنامج زمالات نزع السلاح لهذا العام "دعا زملاء مشاركين من شطري كوريا كإسهام في تخفيف حدة التوتر في

شمال شرقي آسيا" . (A/C.1/45/PV.3 ، ص ٦٦)

وختاما ، سأستخلص بعض الأمور من العناصر الواردة في مشروع إعلان التسعينيات عقدا ثالثا لنزع السلاح الذي أصدرته هيئة نزع السلاح هذا العام بتوافق الآراء - وقد شرف وفد بلدي أن يتراءى الفريق العامل بشأن الإعلان خلال شهر أيار/مايو - والذي سي طرح على الجمعية العامة بدورها الخامسة والأربعين لاعتماده . وهذه الأمور هي أولا ، أن المجتمع الدولي يجب أن يحفز ويعمق الوعي بالمصالح المشتركة لمجتمعنا العالمي ورغبتنا العالمية في تحقيق نزع السلاح وتعزيز السلم والأمن الدوليين . ثانيا ، أن التحديات التي تواجه المجتمع الدولي اليوم عديدة وتتطلب توفير الإرادة السياسية للدول لحل هذه المسائل الصعبة المعقدة . ثالثا ، أن الجهود الثنائية والإقليمية لنزع السلاح لا يمكن أن تكون إلا مكملة وداعمة لبعضها البعض ، لكنها ينبغي ألا تحل محل التعاون المتعدد الأطراف من أجل نزع السلاح تحت مظلة الأمم المتحدة . وأخيرا ، ينبغي تشجيع وتعزيز دور الرأي العام الواعي والتثقيف في تعزيز السلم والأمن الدوليين .

إن مهمة اللجنة الأولى في هذه الدورة هي إقامة هذه الدعائم وسائر الدعائم اللازمة لإقرار السلم والأمن الدائمين إذا ما كان للنظام الدولي الجديد المتصور إقامته أن يتحقق في التسعينيات وما بعدها .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥